

تضارب الأولويات: تحديات حكومة جنوب السودان الأمنية

والاستجابات الأخيرة

- يتعين على المجتمع الدولي إعادة التركيز على وقف إطلاق النار العش بين الشمال والجنوب وعلى حكومة الجنوب التي تكافح لمواجهة ضغوط داخلية وخارجية متنامية. وبوسع بعثة الأمم المتحدة في السودان، بشكل خاص، تفعيل على نحو أكثر فعالية أساس ولايتها في رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية لاتفاق السلام الشامل، كما يسعها إبداء حضور أكثر دينامية على الأرض مثلما شرعت تفعل في ولاية جونقلي.
- يحوز المانحون وغيرهم من العاملين في مجال السياسات والبرامج الأمنية فرصة إشراك صناع القرار للتخطيط في سيناريوهات ممكنة بعد استفتاء سنة ٢٠١١، ووضع استراتيجيات لمعالجة التهديدات الداخلية وتلطيفها بحيث يعم الاستقرار فيما تبقى من وقت للفترة الانتقالية. وهذا يستدعي وجود نهج متدرج - يأخذ من الأمن - بدلا من نزع السلاح - نقطة الانطلاق اللازمة.

التهديدات الخارجية

رغم استمرار جهود حكومة جنوب السودان الرامية إلى التقيد بشروط اتفاق السلام، إلا إن صناعة قرار سياستها الأمنية ما زال مدفوعاً بهاجس رؤيتها الصراع غير المحلول مع الشمال. ولا يزال ينظر إلى الأمن ضمن إطار الحاجة إلى الاستعداد لحرب محتملة في المستقبل، ومن ذلك الحاجة إلى معالجة شأن ما يحسب على أنه قوات بالوكالة وغيرها من الجماعات والأفراد المزعزعة للاستقرار العاملة في الجنوب.

وأنتصفت وجهة نظر حركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/SPLA) القائمة على وجوب امتلاك جنوب السودان القدرة على حماية سيادته في حال نكثت فيها الحكومة في الشمال بنصوص اتفاق السلام، بالوضوح منذ بداية مفاوضات اتفاق السلام الشامل.

- المؤتمر الوطني (NCP) الذي يزداد عدوانية في الشمال؛ عدم معالجة عدة انتهاكات لاتفاق السلام الشامل، وهناك عنف ذو صلة يجري في عدد من المناطق في جنوب السودان وفي المناطق الحدودية.
- يتواصل التخطيط الأمني لحكومة جنوب السودان القائم إلى حد كبير على أساس تصور مفاده أن الشمال يعمل بنشاط على تقويض اتفاق السلام الشامل وان نشوب حرب في المستقبل أمر مرجح.
- اتسمت حملة نزع سلاح المدنيين لسنة ٢٠٠٨ بأثرها المحدود سواء كان ذلك على صعيد إخراج الأسلحة عن دائرة التداول أو إيقاف العنف. كانت إدارة الحملة انتقائية الطابع، وحدثت بالتزامن مع إعادة التسليح، كما أخفقت في معالجة الصراعات الداخلية والثغرات في الترتيب الأمني المدني، الذي استمر في حفز حيازة الأسلحة. وعلى الأرجح ألا تساهم عملية نزع السلاح، في السياق الحالي، في تحقيق هدف في السلام والأمن.
- دلت حملة نزع السلاح لسنة ٢٠٠٨ وما تلاها من اعمال العنف في ولايتي جونقلي وأعالى النيل في سنة ٢٠٠٩، على الانقسامات داخل حكومة جنوب السودان، بين هؤلاء الذين استقوا باتفاق السلام الشامل وبين مجموعات جنوبية أخرى، ناهيك عن الصراع الطائفي. فمسألة كيفية التعامل مع الميليشيات - سواء المستقلة منها أو المتحالفة مع القوات الأمنية في الشمال - تقترن بهذه الانقسامات. فالتركيز مجدداً على الحوار الجنوبي الداخلي والمصالحة أمر ضروري إذا أريد للجنوب البقاء موحداً.
- تحتاج الأمم المتحدة والجهات المانحة، من أجل الانخراط بشكل هادف مع حكومة جنوب السودان على صعيد المسائل الأمنية، أن تقدر معضلات حكومة جنوب السودان وأولوياتها الأمنية، وأن تسمح بإدخال ذلك بنهجهما في دعمهما للسياسات والمؤسسات الأمنية.

يواجه جنوب السودان بعد مضي أربع سنوات على توقيع اتفاق السلام الشامل (CPA)، طائفة من المشاكل العميقة. فما زال يتعين على حكومة جنوب السودان (GoSS) ارساء الأمن في جميع أنحاء الجنوب، ومعالجة التحديات الداخلية لسلطتها المتمثلة بحضور مجاميع مختلفة من الميليشيات والصراعات بين الطوائف. تخوض حكومة جنوب السودان، ضمن سياق التنفيذ المتعثر لاتفاق السلام الشامل وعرقلة الشمال المتصورة له، والأزمة المالية التي يمكنها زعزعة الاستقرار، والانتخابات المقررة في شهر شباط/فبراير سنة ٢٠١٠، كفاحاً على جبهات عدة. ويخيم على كل هذه القضايا أفق الاستفتاء على تقرير المصير الذي تعتزم حكومة جنوب السودان على قيامه بحلول سنة ٢٠١١، كما نصّ عليه اتفاق السلام الشامل.

ويشكل الاعتقاد باحتمال وقوع مواجهة مع الشمال هاجساً متواصلاً لحكومة جنوب السودان، ويؤطر هذا الموقف استراتيجيتها الأمنية الحالية التي تركز على الدفاع عن الحدود مع الشمال وغيرها من المواقع الاستراتيجية الأخرى، وكذلك احتواء أي تخريب ممكن، بما في ذلك القادم من حلفاء محتملين للخرطوم، والنتيجة هي محدودية في القدرة للتصدي لانعدام الأمن والصراعات المندلعة داخل الجنوب.

يستكشف هذا العدد من تقرير السودان بعضاً من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه حكومة جنوب السودان في الوقت الراهن، وأساليب استجابتها، وعلى الخصوص حملة نزع سلاح المدنيين الأخيرة التي وقعت في النصف الثاني سنة ٢٠٠٨.

الخلاصات الرئيسية هي كما يلي:

- تواجه حكومة جنوب السودان انقسامات داخلية وضغوطاً خارجية من قبل حزب

إطار ١ مواجهة داخل وحدة مشتركة/مدمجة في ملكال

يتألف مكون القوات المسلحة السودانية في الوحدة المشتركة/المدمجة في ملكال بالأساس من جنود كانوا في السابق تحت قيادة غابريل تانغ - جينيا، وهو زعيم ميليشيا (سابق) في جنوب السودان ولواء في القوات المسلحة السودانية. وكانت هذه الوحدة في صميم مواجهة عنيفة وقعت أحداثها في يومي ٢٤-٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩ في ملكال، عاصمة ولاية أعالي النيل، وكذلك كانت محل مواجهات في وقت سابق.

ففي خطوة مثيرة للجدل، وصل غابريل تانغ- جينيا إلى ملكال، حيث يمتلك أسرة وعقاراً، بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير، بعد أن حصل في الظاهر على إجازة لمدة أسبوع. مضى إلى الثكنات التابعة لعناصر القوات المسلحة السودانية في الوحدة المشتركة/المدمجة في المدينة بعد وصوله. وفي اليوم التالي خرج للنزهة برفقة حراس شخصيين تابعين للقوات المسلحة السودانية. وكان قد جرى تبادل إطلاق النار في وقت مبكر من صباح ذلك اليوم، مسفراً عن مقتل مدني واصابة اثنين من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان.

طلب مسؤولون في الأمم المتحدة من تانغ- جينيا مغادرة المدينة، وأبى ذلك وهددت اللجنة الأمنية لولاية أعالي النيل باعتقاله، فاندلع قتال عشوائي تحت سطوة الاسراف في شرب الخمر استخدمت فيه الدبابات والمدفعية والأسلحة الصغيرة. ثم شب القتال بين مكوني الوحدة المشتركة/المدمجة من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، مسفراً عن مقتل ما لا يقل عن ٦٢ شخصاً (من بينهم نحو ٣٠ مدنياً) وجرح ٩٤ شخصاً^{١٢}. وكان مكون القوات المسلحة السودانية في الوحدة المشتركة/المدمجة يتألف إلى حد كبير من أفراد ميليشيا تانغ جينيا (السابقين) وهم أفضل من نظراتهم من أعضاء الجيش الشعبي لتحرير السودان في الوحدة تجهيزاً. واعقب ذلك نهب وقتل جندي من القوات المسلحة السودانية في اليوم التالي. سافر نائب رئيس حكومة جنوب السودان ريك مشار إلى ملكال، وبالأشتراك مع وزير حكومة الوحدة الوطنية أحمد هارون، توصلوا إلى اتفاق بين الجانبين، شملت أحكاماً بالفصل بين القوات واشترط خروج فريق الوحدة من ملكال تماماً، وتوقيع الوحدات المشتركة/المدمجة في المستقبل على بعد ١٠ كم من المدينة^{١٣}. وما زالت هذه الأحكام تنتظر التحقق.

يسود اعتقاد واسع الانتشار في جنوب السودان مفاده أن العنف مدير. وقال بيان أصدرته وزارة الإعلام والإذاعة التابعة لحكومة جنوب السودان^{١٤} «نحن نعتقد أن القوات المسلحة السودانية استخدمت تانغ - جينيا حافزاً للشروع في حرب أهلية أخرى في جنوب السودان. فالقوات المسلحة السودانية ليست على استعداد لتسليم تانغ جينيا لوجه العدالة، على النحو الذي طالبت به مرارا حكومة جنوب السودان». هذه وغيرها من المواجهات العنيفة هي خروق لاتفاق السلام الشامل.

إن فريق القوات المسلحة السودانية في الوحدات المشتركة/المدمجة، ولا سيما في ملكال وبالوتيش، يضم أعضاء ميليشيات سابقين^{١٥} ما زالوا، كما يعتقد، على ولائهم لقادتهم السابقين. ولذلك، فإن قيادة القوات المسلحة السودانية ليس لديها سيطرة فعلية على هذه القوات. وما يزيد الأمور تعقيداً ما افادت به التقارير عن توترات داخل مكون فريق الوحدة المشتركة/المدمجة التابع للقوات المسلحة السودانية في ملكال. وبشكل أكثر تحديداً، دخول مؤيدي تانغ - جينيا في صراع مع أولئك المواليين لقادة ميليشيات جنوبيين متحالفين مع القوات المسلحة السودانية مثل غوردون جونغ وتوماس ماواير، وكذلك بعض مجموعات المورلي. وعلى هذا النحو ليس بوسع الوحدات المشتركة/المدمجة أداء ولايتها في توفير قدرة عسكرية موحدة خلال الفترة الانتقالية، وباتت، بدلا من ذلك، مصدراً من مصادر انعدام الأمن^{١٦}.

لقد نصّ الاتفاق على ابقاء الجيش الشعبي لتحرير السودان بوصفه الجيش الرسمي لجنوب السودان^{١٧} واعتبره الجنوبيون قوة ضامنة ضرورية لأمن استقلال الاقليم وسلامته. مع ذلك واضب الجيش الشعبي لتحرير السودان على النظر إلى القوات المسلحة السودانية باعتبارها تمثل أكبر تهديد لأمنه مثلما كان ينظر إليها أثناء الحرب الأهلية^{١٨}. والجيش الشعبي شديد الارتياح بالقوات المسلحة السودانية الموجودة على أراضيه أو بالقرب منها، سواء منها القوات التي «تحرص» أصلاً استراتيجية بصورة غير مشروعة مثل حقول النفط أو أفراد القوات المسلحة السودانية الأعضاء في الوحدات المشتركة/المدمجة (JIUs).

وعززت إشكالية تكوينية الوحدات المشتركة/المدمجة من مخاوف الجيش الشعبي لتحرير السودان، فبدلاً من بناء نموذج لجيش موحد مستقبلي، بثت استراتيجية القوات المسلحة السودانية على نشر الميليشيات الجنوبية المتحالفة معها في الوحدات المشتركة/المدمجة حالة من انعدام الأمن، ونظر العديدون في حكومة جنوب السودان إلى ذلك باعتباره استفزازاً متعمداً. زكان أن أفضت التوترات بين مكونات الوحدات المشتركة/المدمجة من أفراد القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان إلى جولات عدة من القتال العنيف، آخرها كان القتال في ملكال في شهر شباط/فبراير سنة ٢٠٠٩ (انظر إطار ١).

تعتبر استراتيجية الأمن في جنوب السودان (٢٠٠٩) مسألة فشل ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب على انه التحدي الأكثر إلحاحاً الذي يواجهه اتفاق السلام الشامل، وتعتبر المواجهة على الحدود المتنازع عليها باعتبارها التهديد الرئيسي للجنوب (انظر إطار ٢). وأحدثت هذه الشواغل بقيام القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، مؤخراً، بحشد قواتهما على طول مناطق الحدود الاستراتيجية وكذلك قيامهما بالتسلح على نحو واسع^{١٩}. كما حرك الجيش الشعبي لتحرير السودان ١٨ دباباً من اثيوبيا لتتموضع في ولاية النيل الأزرق خلال شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٨^{٢٠}. وهبطت عدة شحنات من الدبابات والأسلحة الثقيلة والأسلحة الصغيرة قادمة من أوكرانيا في مومباسا بكينيا المجاورة ونقلت، كما أفيد، باتجاه الحدود السودانية في أواخر سنة ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨^{٢١}.

وتحركات مؤخراً، مثلما أفيد، عدة ألوية من القوات المسلحة السودانية إلى جنوب كردفان بحجة الاستعداد للدفاع عن المنطقة ضد هجمات حركة العدل والمساواة المتمردة من

الشمال والجنوب وما يسمى بالمناطق الثلاث، أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وثمة أمثلة كثيرة تتصل بخرق الاتفاق، ومنها:

- مقاومة حزب المؤتمر الوطني لترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، حسب الصيغة المتفق عليها^{٢٢}.
- الفشل في إعادة نشر القوات، طبقاً للصيغة المتفق عليها، واستمرار تجنيد

دارفور، مع ان هذا الزعم موضع جدل^{٢٣}. وأعاد حزب المؤتمر الوطني تعبئة قوات الدفاع الشعبي (وهي ميليشيا إسلامية دعمت صعود الحزب إلى السلطة واستخدمت لخوض الحرب الأهلية في الجنوب)^{٢٤}، ونشرها في ولاية جنوب كردفان.

تمركزت المحاور الرئيسية للنزاع، منذ توقيع اتفاق السلام الشامل، على الحدود بين

الوكلاء.^{١٩}

- فشل الطرفين في الإيفاء بالتزامهما بقوام قوات الوحدات المشتركة/المدمجة، ورفض القوات المسلحة السودانية قبول تكليفها القيام بالتدريب.^{٢٠}
- فشل حزب المؤتمر الوطني في احترام حدود أبيي مثلما جاءت في نتائج لجنة ترسيم حدود أبيي^{٢١} وتنفيذ بروتوكول أبيي. واندلعت اشتباكات عنيفة بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في منطقة أبيي وحولها في شهر أيار/مايو ٢٠٠٨، مسفرة عن توقيع خارطة طريق أبيي^{٢٢} باعتبارها جزءاً مما اتفق عليه الطرفان من قيام محكمة تحكيم أبيي في لاهاي بحل النزاع. ومن المتوقع أن يصدر قرار نهائي بشأن الحدود في منتصف سنة ٢٠٠٩، ولكن يشك في ما إذا ستحترم النتائج. ومن بين المشاكل الحالية الأخرى عدم وجود ميزانية لأبيي لتنفيذ خارطة الطريق^{٢٣}.

- اشتباكات عنيفة متفرقة بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، آخرها ما وقع في خرسانة (آذار/مارس ٢٠٠٨)، أبيي (أيار/مايو ٢٠٠٨)، وملكال (شباط/فبراير ٢٠٠٩).

وإضافة إلى هذه الانتهاكات وغيرها من تأخير تنفيذ أقسام رئيسية من اتفاق السلام الشامل، ثمة صراع يمور حول نتائج تعداد السكان لسنة ٢٠٠٨، التي سيكون لها تأثير على كل من الانتخابات القادمة وترتيبات تقاسم السلطة^{٢٤}. وكان سالفاً كير قد حذر بالفعل من انه لن يقبل نتيجة تظهر أن نسبة سكان الجنوب أقل من ثلث عدد سكان السودان^{٢٥}. وأعلنت النتائج بعد تأخير طويل في شهر أيار/مايو ٢٠٠٩ وأظهرت بأن الجنوبيين يشكلون ٢١ في المائة من السكان. ورفضت الحركة الشعبية لتحرير السودان ذلك على الفور^{٢٦}. وحذر الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان باجان اموم من أن الحركة الشعبية لتحرير السودان ستقاطع الانتخابات إذا ما شعر بأن حزب المؤتمر الوطني قام بالتلاعب بنتائج التعداد^{٢٧}.

وما زال ثمة شك بتلاعب حزب المؤتمر الوطني بالجانب المالي، خاصة منذ عدم تسلم حكومة جنوب السودان نصيبها من عائدات النفط على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام الشامل^{٢٨}. وكان من مستحقات حكومة جنوب السودان من عوائد النفط المتأخرة، حتى تاريخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ٢٥٦,٦٦ مليون دولار^{٢٩}. وما يزيد الطين بلة أنه بينما تتلقى الخرطوم إيرادات النفط بالدولار الأمريكي فإن تحويلاتها إلى حكومة جنوب السودان تتم في الجنيه السوداني، وهذا من شأنه الحيلولة دون

قيام حكومة جنوب السودان بتحقيق تراكم في النقد الأجنبي، وهو أمر حاسم لشراء السلع والخدمات من الخارج. ونتيجة لذلك، لا تقوى حكومة جنوب السودان على الدفع للمقاولين الأجانب من دون علم المصرف المركزي في السودان (مقره في الخرطوم) وموافقته الفعلية على ذلك^{٣٠}. ونظراً لأزمة ميزانية حكومة جنوب السودان الحالية (انظر ص ٤)، فإنها تحسب المأزق المالي استراتيجياً يقودها حزب المؤتمر الوطني لإضعاف موقعها العسكري. وعلق جندي في الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا في شهر آذار/مارس ٢٠٠٩ قائلاً «لا يعث حزب المؤتمر الوطني المبلغ كاملاً ويبعثه متأخراً على الدوام حتى يتسنى لهم منعنا من الاستعداد لخوض الحرب القادمة»^{٣١}.

وأضفت لائحة الاتهام التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية مؤخراً بحق الرئيس السوداني

عمر البشير، وهو أمر شغل نخبة حزب المؤتمر الوطني^{٣٢}، مزيداً من الشرعية على العداء لحزب المؤتمر الوطني في الجنوب. ويتوقع الكثير من المراقبين، ومنهم من داخل حكومة جنوب السودان، تمخض التوترات المصاحبة لاتفاق السلام الشامل وعدم اليقين بتنفيذه، ولا سيما في أعقاب لائحة الاتهام، عن صراع مسلح مفتوح أو إعلان الاستقلال من جانب واحد قبل حلول موعد الاستفتاء^{٣٣}.

ضغوط داخلية

تواجه حكومة جنوب السودان، فضلاً عن التهديد المتصور من الشمال، تحديات داخلية لسيلتها، الأمر الذي يحدّ من قدرتها على توفير الأمن للمجتمعات المحلية في أرجاء جنوب السودان كافة. تدرك حكومة جنوب السودان هذه التحديات الأمنية الداخلية ذات الأثر السلبي على بناء السلام والتنمية، وبالأخص صلاتها، في المقام الأول، بالتهديدات

إطار ٢ السياسة الأمنية في جنوب السودان

أبان عدد من الوثائق الصادرة مؤخراً والتي لها صلة بالسياسة والاستراتيجية، عن عناصر دالة في السياسة الأمنية لحكومة جنوب السودان. لقد حددت «الاستراتيجية الأمنية في جنوب السودان»، التي طورت داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان ٣٤ ثم وافق عليها مجلس وزراء حكومة جنوب السودان في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٩، الاستراتيجية الأمنية العامة لجنوب السودان. نطاقها واسع إذ تناولت التحديات الخارجية والداخلية لأمن وسيادة شعب جنوب السودان، وغطت قضايا من قبيل الدفاع عن الأرض، حماية الحقوق والكرامة وتنوع شعب الجنوب، وتطوير البنية التحتية والقاعدة الاقتصادية^{٣٥}. كما نظرت في التهديدات العسكرية الرئيسية في حال انهيار اتفاق السلام الشامل والعودة إلى الحرب. كما شددت على الحاجة لمعالجة الصراعات بين الطوائف لما قد يكون لها من تأثير كبير على الأمن الداخلي، إذ شخصتها باعتبارها تهديداً نظراً لإمكانية تأثير القوات المسلحة السودانية والأمن الوطني والاستخبارات بالنيابة عن حزب المؤتمر الوطني، فيها. كما درست قضايا الأمن الغذائي، وتطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات، وحماية الموارد الطبيعية، وقضايا الصحة العمومية والتعليم، وغيرها من المشاغل الاجتماعية والاقتصادية، ضمن سياق أهميتها لمصالح الجنوب.

ينبغي النظر إلى هذه الوثيقة بالاقتران مع الورقة البيضاء الخاصة بالدفاع (٢٠٠٨)، التي وضعت أيضاً داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان^{٣٦}، إذ حددت الدور المستقبلي للجيش الشعبي لتحرير السودان بوصفه جيشاً محترفاً يركز على جوهر مهمته العسكرية في الدفاع عن السلامة الإقليمية لجنوب السودان. كما أعطت الجيش الشعبي لتحرير السودان ولاية المساعدة في حفظ القانون والنظام الداخليين دعماً لجهاز الأمن القومي والاستخبارات، ومصصلحة شرطة وسجن جنوب السودان، ودائرة حماية الحياة البرية. وقانون الجيش الشعبي لتحرير السودان (٢٠٠٩) وثيقة أخرى ذات صلة، إذ حددت دور الجيش الشعبي لتحرير السودان، هيكلته المطلوبة، القيادة والتحكم، وفصلت قواعد ونظم سلوك الجيش الشعبي لتحرير السودان.

ومن الوثائق الأخرى ذات التأثير على قضايا القانون والنظام الداخليين، قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية (صدرا ٢٠٠٨)، اللذين وضعتهما وزارة الشؤون القانونية والتنمية الدستورية. وهذان القوانين، جنباً إلى جنب قانون الحكومة المحلية (٢٠٠٩) وقانون الجيش الشعبي لتحرير السودان، تقدم أسساً قانونية جديدة لإنفاذ القانون، رغم أنها لم توضع موضع التنفيذ من جانب الوكالات ذات الصلة. كما أن عدداً قليلاً من الناس على معرفة بوجود مثل هذه القوانين. أما تأثيرها على القائمين بإنفاذ القانون فلم يتم استكشافه بعد. ومن المرجح أن يطرح تعميم القوانين وإنفاذها تحديات بعيدة المدى إذا عرفنا محدودية قدرات مؤسسات إنفاذ القانون والحقوق والعدالة. وبوسع مؤسسات أخرى المشاركة في وضع سياسة أمنية واستراتيجية، مثل مكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة (CSSAC) الذي أنشئ مؤخراً^{٣٧} ولجنة جنوب السودان للسلام، وهما لم يشاركان حتى هذا الوقت مشاركة كبيرة.

إطار ٣ الأزمة المالية لجنوب السودان

بلغت ميزانية حكومة جنوب السودان لسنة ٢٠٠٩، ٣.٦ مليار جنيه سوداني (أو ما يقرب من ١.٥٢ مليار دولار)، محسوبة بناء على سعر متوقع للبرميل الواحد قدره ٥٠ دولاراً، ثم انخفض السعر إلى أقل من ٤٠ دولاراً. وهذه الميزانية هي أقل بكثير من ميزانية سنة ٢٠٠٨، إذ بلغت ٣.٤ مليار جنيه سوداني (١.٤٤ مليار دولار)، بالإضافة إلى مبلغ ٣.٠٨ مليار جنيه سوداني (١.٣ مليار دولار) أجازته المجلس التشريعي لجنوب السودان في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، لأغراض تتصل على ما يبدو بالإتفاق العسكري.

انخفضت عائدات النفط لحكومة جنوب السودان بنسبة ٧٠ في المائة تقريباً بين شهرين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ من ٣٧٠.٦٥ مليون دولار في آب/أغسطس إلى ١١٨.٨٧ دولاراً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويقدر المانحون الآن إيرادات سنة ٢٠٠٩ بأنها ستكون أقل بـ ٤٠ في المائة مما جاء ميزانية ٢٠٠٩.٤٤ أما العائدات غير النفطية في جنوب السودان فهي تجمع أساساً من الجمارك وضريبة الدخل الشخصي وطاقفة متنوعة من المصادر الأخرى (ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الشركات، والمطار، والهجرة، ومستحقات المرور) لكنها تبقى ضئيلة للغاية. لقد جيببت بمثلما أفيد ما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، على ٢٦.٨ جنيه سوداني فقط (١١.٣٣ مليون دولار)، حوّل نصفه لحكومة الوحدة الوطنية (GoUN) وفقاً أحكام بنود اتفاق السلام الشامل ٤٥

وساهمت جملة من القضايا الرئيسية في الأزمة، منها: تضخم القوى العاملة وانعدام مهارتها^{٤٦}؛ اتفاق مسرف على مرتبات عمال شحبيين^{٤٧}؛ الاعتماد الكامل تقريباً على احتياطي النفط؛ انعدام الشفافية في قطاع النفط^{٤٨}؛ قرار إحصائي اتخذته حكومة الوحدة الوطنية باقتطاع ١٥ مليون جنيه سوداني (٦.٣٤ مليون دولار) شهرياً من عائدات حكومة جنوب السودان من النفط لتمويل الانتخابات المقبلة^{٤٩}؛ تفشي الفساد وعدم الكفاءة؛ إجازة المجلس التشريعي لجنوب السودان (SSLA) ميزانيات غير واقعية^{٥٠}؛ وكذلك صرف الاحتياطات التي يمكن أن تكون بمثابة وسادة يتكل عليها في أوقات عجاف. أضف إلى ذلك عدم تمكن وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي لحكومة جنوب السودان ومقرها جوبا من تحديد الإفراط في الإنفاق من جانب الكيانات الحكومية لانعدام القيود^{٥١}، مما سبب عجزاً هائلاً. وكما لاحظ كوكول أتيان ماوين، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في الجنوب، في خطاب ميزانية سنة ٢٠٠٩ «أظن أنه ما أن أقرت الميزانية لم تول كثير من الوزارات مزيداً من الانتباه لما خططته من أنشطة، وأنفقت أموالاً طائلة أما على شؤون إدارية أو على أنشطة لم تخطط لها»^{٥٢}. وسيولد هذا مشكلة كبرى على المستوى الولائي بتطبيق نظام اللامركزية.

وأوضح رئيس مصرف جنوب السودان أليجا مالوك ألتج في شهر آذار/مارس ٢٠٠٩، بأن خزائن المصرف خاوية تقريباً^{٥٣} وقد نفدت خزينة مصرف النيل التجاري، وهو مصرف رئيسي، من الأوراق المالية ليفي بالتزاماته ويعود هذا، كما أفيد، إلى اقتراض غير سليم لسؤولين في حكومة جنوب السودان^{٥٤}. وأنشأت حكومة الجنوب فرقة عمل لمعالجة مشكلة التدفق النقدي، وهي تسعى الآن جاهدة لكبح جماح الانفاق^{٥٥} واجتذاب التمويل من مصادر خارجية^{٥٦} ومن شأن حالة عدم الثقة الناجمة عن هذا أن تسفر عن تعمق عدم استقرار وتجعل الحكومة غير قادرة على تقديم ثمار سلام ذات معنى لجنوب السودان.

«الخارجية» لسيادة جنوب السودان وسلامته. ويتجلى هذا الموقف في وثائق أمنية رئيسية صدرت أخيراً (انظر إطار ٢).

فالبنية التحتية والقدرات اللازمة لإنفاذ خدمات الأمن المدني هما في مراحلهما الجنينية واشترك المؤسسات المدنية في مجال السياسة الأمنية وهياكل صنع القرار محدود. ومن دون هذه البنية التحتية والمدخلات، وفي حال الغياب المرئي لبناء السلام والتنمية محلياً، لن تتمكن حكومة جنوب السودان من مواجهة التحدي الأكبر للجنوب، ألا وهو توحيد شعبه. تحتاج حكومة جنوب السودان إلى خلق تلاحم بين شتى المجموعات العرقية والمصالح السياسية - إذ كان القتال المشترك ضد الشمال هو، ربما، العامل الوحيد الذي يجمعها - وكذلك بين الفصائل الجنوبية التي حاربت ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الحرب. فقد وهنت قوة القصد المشترك خلال الفترة الانتقالية.

واعتباراً من منتصف سنة ٢٠٠٩، واجهت حكومة جنوب السودان حزمة من الضغوط الداخلية، بما في ذلك استمرار أعمال العنف الطائفية، المرتبطة بتاريخ الحرب وما نجم عنها من تشريد، تفاقمها مستويات مرتفعة من الأعمال الإجرامية^{٥٨}. زد على ذلك استمرار جماعات متمردة مسلحة مثل جيش الرب للمقاومة (LRA) في العمل على أراضي الجنوب السوداني ووتجنيد أفراداً من السكان المحليين^{٥٩}.

وفي غضون ذلك فاقمت الأزمة المالية من التحديات الأمنية (انظر إطار ٣). فعدم القدرة على دفع رواتب القطاع العام، بما في ذلك رواتب الجنود، ولد احتجاجات وأعمال عنف^{٤٠}. فالخفاق في دفع رواتب الجنود، إضافة إلى انعدام سبل عيش بديلة، يزيد من خطر فرار أفراد الميليشيات السابقة من الجيش الشعبي لتحرير السودان، ويثبط معنويات الجنود، ويزيد من احتمال تورط الجنود في أعمال إجرامية. زد على ذلك حيلولة الأزمة المالية دون الحكومة ودون تقديم خدمات أساسية تمتن ثقة الجمهور في كل من الحكومة واتفاق السلام الشامل.

نزع السلاح بوصفه استجابة لانعدام الأمن

فهمت عملية نزع السلاح، بدءاً من ادراجها في اتفاق السلام الشامل، باعتبارها مكوناً مهماً في عملية بناء السلام والأمن. ولكن بالنظر إلى الحالة الراهنة لعملية بناء السلام وتحويل قطاع الأمن الأخرى، فمن غير المرجح

المجتمعات عملية صيانة الأسلحة على أنه فعل حاسم في دفاعها عن نفسها. وتتبدى هذه القضايا على أشكال مختلفة تبعاً للوضع الأمني المحلي وديناميات الصراع. وتوضح حملات سنتي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، والحملة الأخيرة لسنة ٢٠٠٨ بعضاً من هذه المشاكل.

شرعت حكومة جنوب السودان في منتصف سنة ٢٠٠٨، في حملة لنزع سلاح سكان جنوب السودان المدنيين، وهي آخر مسعى بعد عمليات نزع السلاح التي أقيمت في ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦^{٥٧}. وأوعز إلى حملة سنة ٢٠٠٨ بأمير تنفيذي صادر عن الرئيس سالفا كير بتاريخ ٢٢ أيار/مايو. والهدف المعلن كان «تسليم المدنيين سلمياً ما بحوزتهم من أسلحة نارية على مختلف أنواعها

أن تسهم هذه العملية في تحقيق هذه الأهداف.

لقد كان التأثير الإيجابي لحملة حكومة جنوب السودان لنزع السلاح سنة ٢٠٠٨، وكذلك حملات سابقة في سنتي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، محدوداً على الأوضاع الأمنية الحرجة التي تواجه حكومة جنوب السودان، وفي بعض الحالات كان لها أثرها السلبي. وللمشكلة شقان. أولهما، تصور بعض المجتمعات المحلية بأن نزع السلاح قائم على أسس عرقية، وكان من شأن هذا أن اسفر عن استفحال في الانقسامات العرقية. ثانيهما، عدم قدرة حكومة جنوب السودان على توفير حماية كافية للمجتمعات المحلية، ومن هنا يأتي بالتالي تصور هذه



شكل 1 أسعار النفط الخام العالمي في سنة ٢٠٠٨ (دولار أمريكي/برميل)
 مصدر: تقييم الأثر البيئي في الولايات المتحدة (٢٠٠٩) / صورة ظليلة لحفافة نفط بحرية © فولكر كريناكه، آيستوك فوتو

لتشكيل «قوات دفاع المجتمع المحلي» لصد جيش الرب للمقاومة. وكان الأثر الصافي للمحاولة الأولى في ولاية البحيرات في استخدام الأمر الرئاسي لنزع سلاح الجيلوينغ (حراس الماشية الذين سلّحهم في السابق الجيش الشعبي لتحرير السودان). اعطاء مجموعة من قادة الجيلوينغ مهمة جمع وتسجيل وترخيص استخدام الأسلحة النارية، وباتوا يرتبطون بشكل أكثر رسمية بالقوات الأمنية للولاية^{١٧}. وهذا يدل على أن نزع السلاح يمكن أن ينظر إليه على نحو مفيد باعتباره مسعى لجلب مجموعات معينة تحت سلطة الولاية، بانتزاع الأسلحة من تلك التي ينظر إليها باعتبارها تشكل تهديدا وترخيص جماعات أخرى باستخدام الأسلحة.

وفي بعض الحالات أنطوت بعض الحوادث على سوء معاملة أو استخدام عنف، لعلها ناجمة عن سوء سلوك لجنود يعملون تحت رعاية حملة نزع السلاح. ففي ولاية البحيرات نظمت المرحلة الأولى من العملية - بين

الولايات العشر مثلما جاء في التوجيه؛ تجاهل بعض الحكام الأمر وختل أماكن أخرى من أي أنشطة عملية. فلم يفاد على سبيل المثال، بوقوع نشاط لنزع السلاح في ولايات أعالي النيل وغرب بحر الغزال وغرب الاستوائية. وأجريت عملية دامت يوماً واحداً في ولاية شمال بحر الغزال، جامعة أقل من ٣٠٠ قطعة سلاح، وعلى الرغم قول حاكم واراب بجمع ١٥ ألف قطعة سلاح إلا أن تحققاً لم يصدر بصحة ذلك.

مع ذلك، كان هنالك نمو تعويضي في الحد من الأسلحة في بعض المواقع، نتيجته تحويل جماعات معينة بحمل السلاح، وهذا يعود في جزء منه إلى الاستجابة لمخاوف المجتمعات المحلية بما يتصل بالدفاع الذاتي. لقد عملت ولاية غرب الاستوائية على تشجيع المدنيين

في الولايات العشر إلى السلطات الولائية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان التي تقوم بهذه العملية»، وتغاضي الأمر صراحة عن تهديد الجيش الشعبي لتحرير السودان باستخدام القوة في حال عدم الامتثال^{١٨}.

ترك تفسير الأمر وتنفيذه إلى حد كبير لتقدير حكام الولايات. وطلب منهم تنظيم جمع أسلحة المدنيين كافة في غضون فترة ستة أشهر تنتهي بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وطلب الأمر أن تشترك السلطات الولائية وقوات سلطات الدولة والجيش الشعبي لتحرير السودان في إدارة العملية^{١٩}.

نقد الأمر بشكل انتقائي، إذ لا دليل ثمة على وقوع عملية نزع السلاح في خمس ولايات من

أزمة الميزانية تجعل حكومة جنوب السودان غير قادرة على تقديم ثمار سلام ذات معنى

إطار ٤ القتال العرقي في ولاية جونقلي

يشيع في ولاية جونقلي وما حولها التنافس على الموارد والإغارة على قطيع الماشية بين الجماعات العرقية - من بينها اللو، جيكاني، الجوار، النوير، المورلي وبور الدينكا، وأنواك. ٦٦ ولكن طبيعة العنف الطائفي تغيرت منذ شهر آذار/ مارس ٢٠٠٩ من استهداف مسلحين شباب يشاركون في العادة في الإغارة إلى هجوم على المجتمعات المحلية، بمن فيهم المسنون والنساء والأطفال.

وارتفعت حدة التوتر بشكل كبير بين بني اللو النوير المسلحين والمورلي عقب سلسلة من الغارات وقعت في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. وفي إحدى هذه الهجمات بتاريخ ٣٠ كانون الثاني قتل، مثلما أُفيد، ٢٩ شخصا وجرح ١٥ وسرقت ٣ آلاف رأس ماشية من اللو النوير. ٦٧ وردت مجموعة كبيرة من شباب النوير، وصفت بأنها جزء من «مجموعة مسلحة من المدنيين غير معروفة» في سلسلة من الهجمات ما بين ٥ و١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، بدءاً من مخيمات الماشية في غيموروك بايام ببلدة بيبور، وانتقلوا إلى مدينة ليكوانغول التي استولوا عليها مدة يومين. وبحسب تقارير فقد قتل ألف شخص في المعارك وبعدها، كثير منهم كان من النساء والأطفال وكبار السن لوجود معظم الرجال مع ماشيتهم في المراعي (التوك) ٦٩. كما قام بنو النوير بخطف أطفال من المورلي انتقاماً، على ما يبدو، لأطفالهم الذين اختطفوا في هجمات سابقة. كما تعرضت المدارس والمستوصفات ومجمعات المنظمات غير الحكومية والكنائس للنهب في المدينة، وبعضها دمر في هذه العملية.

ووصف الناجون من المورلي بني النوير على أنهم مدججون بالسلاح مثل بنادق آيه كيه - ٤٧أس، وبي كي أم، وقاذفات قنابل صاروخية، وقنابل يدوية. ووردت أنباء تفيد بإعادة توزيع الأسلحة على اللو النوير (الجيش الأبيض الذي كان هدف عملية نزع السلاح في سنتي ٢٠٠٥-٢٠٠٦) من مخازن الجيش الشعبي لتحرير السودان في الفترة السابقة على الهجمات. ٧٠ وكان على بعض الجثث الزي الرسمي لجهاز شرطة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، ٧١. وهذا يوحي بأن رجال اللو النوير المنخرطين في الجيش الشعبي لتحرير السودان قد فروا منه منظمين إلى أبناء عموماتهم في أعمال العنف. ويتم أيضاً بوجود مشاكل سخط وقيادة وتحكم داخل الجيش. زد على هذا، إن الجيش الشعبي لتحرير السودان - الذي يحوز كتاباً في بلدي غوموروك وبيبور ووحدة أصغر على بعد كيلومتر من مدينة ليكوانغول - لم تفعل شيئاً لوقف الهجمات. ٧٢ وكذلك الأمر مع سلطات الولاية. ٧٣ وانطلقت اتهامات مماثلة مفادها ان المورلي، الذين تحالفوا على الدوام مع القوات المسلحة السودانية خلال الحرب، والذين لهم تاريخ طويل من العلاقات الصعبة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، كانوا يتلقون الذخيرة من القوات المسلحة السودانية. ٧٤

وكان هجوم النوير على مدينة ليكوانغول غريباً في استهدافه المجتمعات المحلية وليس الأفراد أو المجموعات الصغيرة. وليس واضحاً من تزعم قيادة القوة المهاجمة ولا الحافز باستثناء الانتقام من هجمات المورلي السابقة. ويقال أن حاكم ولاية جونقلي اجتمع برئيس حكومة جنوب السودان طالباً دعماً من الجيش الشعبي لتحرير السودان لوقف المزيد من الهجمات الانتقامية. ٧٥؛ لكن هذا النوع من التدخل سيغذي على الأرجح اتهام حكومة جنوب السودان بالتحيز ضد المورلي الذين يظنون بوقوف السلطات خلف الهجمات. ٧٦.

استمر العنف. وقامت المورلي بتاريخ ١٨-١٩ نيسان/أبريل بهجوم كبير على مجتمعات اللو النوير في بلدة أكوبو، مخلفين ما لا يقل عن ١٧٠ قتيلاً؛ وقد يصل إجمالي القتلى إلى ٧٧٣٠٠. وتعمل إعادة تسليح المورلي بالاقتران مع عودة الجيش الأبيض على زيادة احتمال وقوع مواجهات عنف مستقبلية. ٧٨

انعدام الأمن المتواصلة. وأدى خوف الناس من هجمات تبدر عن مجتمعات محلية مجاورة، ضمن سياق حالات الصراع المتكررة في ولاية جونقلي (انظر إطار ٤)، إلى عدم الامتثال. زد على ذلك انه في ظل غياب الجهود لمعالجة مسألتني السلام والأمن الكامنتين، إعاد الشباب تسليح أنفسهم دفاعاً عن النفس وحماية لقطيع الماشية. فعلى سبيل المثال، حسب مسؤولين محليين فإن إغارة المورلي المتواصلة على قطيع الماشية، وخاصة في

على قيام مؤتمرات سلام واشراك رؤساء وزعماء الميليشيات السابقين، لا سيما أبناء المورلي واللو النوير القاطنين في بلديتي بيبور وأكوبو.

وقعت حملة سنة ٢٠٠٨ في بعض المناطق نفسها التي استهدفت سابقاً في سنتي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، بما في ذلك مقاطعتا أكوبو وبيبور. واتسمت المشاركة في الحملة بحدتها الأدنى بسبب احتراس المجتمع المحلي من حالة

شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس سنة ٢٠٠٨ - لجان نزع السلاح على مستوى البلدة ترفع تقاريرها إلى الحاكم. واعتبر الجمع الطوعي الأولي غير كاف، وأوتي بالجيش الشعبي لتحرير السودان لإجراء جولة ثانية في شهر أيلول/سبتمبر. وقبل أن تشرع العملية شروعاً كاملاً جمحت ثلاث كتائب من الجيش الشعبي لتحرير السودان مشتركة بعملية محاصرة وتفتيش في رمبيك جموحاً عاصفاً. الروايات تتباين، بيد أن بعض التقارير أشارت إلى تعرض امرأة واحدة للاغتصاب ومصرع شخصين وأصابة سبعة آخرين بجروح. وضرب نائب غريف المجلس التشريعي للولاية^{٧٩}. ورد الحاكم بتعليق جميع عمليات نزع السلاح وسحب جميع جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان من الولاية. وفي أعقاب مغادرة الجيش الشعبي لتحرير السودان مباشرة، اشتعل أوار التوتر القبلي وجرح مفوض بلدة يرول وستة آخرين بهجمة قام بها على الأرجح جنود فارون.^{٨٠}

وفوض حاكم ولاية الوحدة تعبان دينق الجيش الشعبي لتحرير السودان مسؤولية إنفاذ الأمر الرئاسي التنفيذي بقليل من المشاركة أو عدمها مع قادة المجتمعات المحلية. وأجريت عملية نزع السلاح، عملياً، باعتبارها سلسلة منفصلة من العمليات العسكرية. قسّم الجيش الشعبي لتحرير السودان الولاية إلى ثلاث مناطق وكلف لواء من الكتيبة الرابعة بكل واحدة منها. اتسمت العملية بسلميتها إلى حد كبير باستثناء اندلاع اشتباك صغير في لير حيث جرح مدنيان.^{٨١} وليس واضحاً كم الأسلحة المجموعة إجمالاً. لكن الحملة ساهمت في بذر الاستياء لدى المجتمعات المحلية المستهدفة، وليس تأمين السيطرة على منطقة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية.^{٨٢}

وفي ولاية جونقلي اتبعت حملة سنة ٢٠٠٨ المبادرات السابقة، إذ قام الجيش الشعبي لتحرير السودان في سنتي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ بعملية في شمالي جونقلي استهدفت اللو النوير في المنطقة، الذين يُعتقد أن لهم صلة بعناصر من الجيش الأبيض وقوات الدفاع عن جنوب السودان.^{٨٣} تزعم الحملة قادة من الجيش الشعبي لتحرير السودان معروفون بتاريخهم في المنطقة، وهذا يفسر جزئياً سبب تمرد بعض المجتمعات المحلية المستهدفة وفقدان أكثر من ١٦٠٠ شخص حتفهم في المعركة التي أعقبت ذلك. وأسفر القتال عن تكبد الجيش الشعبي لتحرير السودان أكبر خسارة له في عمل عسكري في جنوب السودان منذ انتهاء الحرب الأهلية الثانية. وعقب هذا الحادث، بذلت سلسلة من الجهود من أجل الاضطلاع بعملية نزع السلاح لن تفرز مقاومة مماثلة. بنيت هذه الجهود



مشردون من المورلي يستريحون بعد هجمة قادها بحقهم اللو النوير دفعتهم إلى الفرار بعيداً عن بيوتهم في بلدة بيبور بولاية جونقلي، ٢١ مارس ٢٠٠٩ © تيموثي مكبولكا

لحالة انعدام الأمن، طفيفاً جداً على ديناميات الأمن الداخلي داخل جنوب السودان. ووقعت امثلة ارتكبت فيها الإساءة تحت ظل رعاية نزع سلاح المدنيين، بيد أن المسعى لم يقدر إلى عنف بمستوى ما وقع في سنتي ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وبالفعل كان التنفيذ هادئاً نسبياً، وإن رجع هذا إلى حد كبير لما اتسم به التنفيذ من حذر وعشوائية، وليس نتيجة لتغيير أساسي في الاستراتيجية من جانب حكومة جنوب السودان. وتدل جميع المؤشرات على التزام الحكومة مواصلة نزع سلاح المدنيين في سنة ٢٠٠٩، بالقوة إذا لزم الأمر.^{٨٢}

تأملات ختامية

بينما يمر اتفاق السلام الشامل بمرحلة حرجية، تتعرض جنوب السودان لضغوط تمارسها عليها انتهاكات وقف إطلاق النار وكذلك عدم الاستقرار والتحديات الأمنية الداخلية. فقد حدّ تركيز حكومة جنوب السودان على التحضير لاحتمال وقوع مواجهة عسكرية مع الشمال، من قدرتها على معالجة الانقسامات ومخاوف المجتمعات الأمنية داخل الجنوب، التي لها ذات القدر من اشاعة عدم الاستقرار. وما اعترف كثير من المراقبين بهذه الدينامية، والتقدير الأفضل للواقع أمر على غاية الأهمية يساعد حكومة الجنوب على الحد من مخاطر أزمة سياسية وعرقية واجتماعية. ويتعين اتخاذ عدد من الخطوات المهمة.

أخرى يعزز بها الأمن بين المجتمعات المتحاربة. واتسم نهج المجتمع الدولي تجاه هذه العملية والحملات السابقة بعدم اتساقه. فمن جهة، أعربت الأمم المتحدة والجهات المانحة عن قلقها من أن تزعم الجيش الشعبي لتحرير السودان للحملة سوف يثير مقاومة ويفاقم الانقسامات الداخلية مثلما ما حدث في سنتي ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ومن جهة أخرى، عرضت الامم المتحدة في مواضع عدة المساعدة شريطة وجود خطة في موضعها، كما سعت إلى الحصول على ضمانات باجراء العمليات طوعاً أو ثمة استراتيجية للتقليل من الضرر، كما كان عليه الحال في بلدة أكوبو في سنة ٢٠٠٦.^{٨٣} وقامت بعثة الأمم المتحدة في السودان، في الآونة الأخيرة، على سبيل المثال، بتأمين حاويات لجمع الأسلحة على شرط أن تخزن الأسلحة المجموعة «طوعاً» فيها فقط.^{٨٤}

وكان تأثير حملة سنة ٢٠٠٨، بغض النظر عما هدفت إليه سواء كان ذلك لصدّ التهديدات الداخلية أو الحد من تداول الأسلحة أو التصدي

منطقة كولنيانغ، جعلت المدنيين يحترسون من التعاون في حملة نزع السلاح ودفعت بعض الشباب لشراء أسلحة نارية لحماية أنفسهم. لقد جمعت، مثلما أفيد، خلال حملة سنة ٢٠٠٨ أجمالاً ٢٠٠٠ قطعة سلاح، معظمها من بلدات أكوبو، بيبور ودوك.^{٧٩}

وتمثل رد مجلس وزراء حكومة جنوب السودان على مقاومة نزع السلاح بتوجيه الولايات بترتيب أحداث توعية مجتمعية لتسليط الضوء على مخاطر استخدام السلاح الناري والحاجة الناجمة عن ذلك لنزع السلاح. وعقدت سلسلة من الاجتماعات في نهاية في سنة ٢٠٠٨ وأوائل سنة ٢٠٠٩ استضافها الرئيس أو نائب الرئيس وحضرها مسؤولون على مستوى عال من حكومة جنوب السودان وحكام الولايات وممثلون عن مكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة وقادة المجتمعات المحلية من خمس ولايات. وكان القصد من هذه الاجتماعات في جزء منه هو طمأنة المجتمعات على قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان بتوفير الأمن ووضع توصيات لتدابير

تدل جميع المؤشرات على اعتزام الحكومة مواصلة نزع سلاح المدنيين في سنة ٢٠٠٩

المتحدة والولايات المتحدة بتأثير واسع عبر دعمها لعملية التحول المتواصلة للجيش الشعبي لتحرير السودان، الأمر الذي يوفر مداخل هامة للحوار والتأثير مع صنّاع القرار الأمني الرئيسيين في حكومة جنوب السودان^{٨٠}. ولدى الحكومة النرويجية وغيرها من الحكومات القدرة على ممارسة التأثير في السياسات بسبب تاريخ علاقاتهما الثنائية، وكذلك دعمها المالي للبرمجة. المطلوب نهج مزدوج لاشراك صنّاع القرار على المستوى السياسي ودعم المبادرات القائمة على أساس قطاعي ومجموعي للمساهمة في حالة الاستقرار. وعلى المدى الطويل، فمن الأهمية بمكان تطوير البنية الأساسية لامن الدولة، وخاصة مؤسسات الشرطة والقانون والعدالة، وربطها بنظامي الأمن والقانون العرفيين. ومن المهم، في الوقت نفسه، تعزيز قدرة لجنة السلام في جنوب السودان واللجان ذات الصلة في المجلس التشريعي لجنوب السودان والمجالس التشريعية للولايات وأفرادها على العمل مع المجتمعات المحلية وسلطات الولاية للتوسط في الخلافات التي تقع داخل دوائريهم.

ومثلما أبانت هذه الخطوات فإن إعادة التشديد على بناء السلام وأمن الدولة والأمن الإنساني على حد سواء أمر ضروري. فالتركيز الحالي على نزع سلاح المدنيين قد يكون مضرًا^{٨١}. ومن الأنسب التركيز على التخطيط للأمن الداخلي، وذلك في سياق يمكن أن

يمكن أن يتطور نقاش بشأن آليات رد وحماية أقوى فعلاً.

الخطوة الثانية، بوسع الجهات المانحة وغيرها من الأطراف المهتمة في التعامل مع حكومة جنوب السودان فيما يتصل بقضايا إصلاح القطاع الأمني، مساعدة الحكومة في التخطيط بغية التصدي للتحديات الأمنية الداخلية. وهذا يتطلب اقراراً أعظم بالمعضلات الأمنية الحالية، وتركيزاً على تعزيز السياسة الأمنية وهياكل صنع القرار، فضلاً عن قدرة الحكومة على التخطيط. فالتحليل والاقترار بالسيناريوهات المستقبلية والتهديدات الأكثر انسجاماً مع الواقع، من شأنها تمكين حكومة جنوب السودان من التخطيط للاستفتاء وما بعده، وخلق الظروف لانفصال سلمي - إن كانت هذه هي نتيجة الاستفتاء - والتغلب على الانقسامات الداخلية في الجنوب بعد سنة ٢٠١١.

كما ثمة حاجة، في الفترة الانتقالية، إلى استراتيجية قصيرة إلى متوسطة المدى لتقييم المخاطر الداخلية على الأمن وإدارتها بشكل واقعي، ولتخفيف الأثر المزعزع للاستقرار المحتمل للأزمة المالية والانتخابات المقبلة، وتلطيف الصراعات الداخلية الجارية وأعمال الجريمة التي تؤثر على الحياة اليومية للناس العاديين.

كما قد تلعب الترتيبات الثنائية للجهات المانحة دوراً هاماً، إذ تتمتع حكومتا المملكة

أولاً، بوسع بعثة الأمم المتحدة في السودان المساهمة بشكل كبير في بناء الثقة في عملية السلام من خلال رصد أكثر فعالية لوقف إطلاق النار وللترتيبات الأمنية الخاصة باتفاق السلام الشامل - وهي مهمة أساسية، كما يمكن القول، لقوات حفظ السلام المهمة - من خلال مزيد من التفاعل المباشر مع الجهات الفاعلة المحلية، وأداء هذا الدور يقتضي القيام بدوريات أكثر دينامية يتولاها مراقبون عسكريون ومدنيون، وعمل المزيد من التفاعل والتعاون على المستوى التنفيذي بين عسكر الأمم المتحدة وشروطها وبين نظرائهم على جميع المستويات، وتحسين المشاركة في المعلومات وعمليات التحليل ورفع التقارير. وبغية مواجهة التصور الحالي بعدم وجود الكثير من الوسائل للتصدي لما يتعرض له اتفاق السلام الشامل من انتهاكات ونزوع قوات حفظ السلام على عدم الرد إلا بعد اندلاع أعمال العنف، بوسع بعثة الأمم المتحدة في السودان العمل أكثر مع الجهات المحلية لمعالجة المخاوف قبل أن تستفحل. ويدخل جزء من ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان ضمن إطار الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة^{٨٢}، لكنه لم يفعل بشكل فعال حتى الآن على أرض الواقع، وهذا يتطلب تحولاً جوهرياً بعيداً عن التركيز الحالي على أصول الموجودات والموارد البشرية^{٨٣}. الخطوة الأولى ستكون حراسة دورية للمناطق الرئيسية بشكل فعال مثلما بدأ يقع حالياً من نشر قوات في جونقلي. وانطلاقاً من هذه النقطة



هوامش

المسلحة الأخرى) خيار إما الاصطفاف مع الجيش الشعبي لتحرير السودان أو مع القوات المسلحة السودانية والتحرك إلى الشمال. وفي أعقاب المفاوضات أختار تانغ - جينيا البقاء متحالفاً مع القوات المسلحة السودانية. وسمح لاحقاً للكثير من أفراد الميليشيا التابعة له البقاء في الجنوب باعتبارهم جزءاً من مكون القوات المسلحة السودانية في الوحدة المشتركة/المدمجة في ملكال. يحمله الكثير من الأهالي مسؤولية القتال العنيف الذي اندلع في ملكال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. مسفراً عن مقتل ما يقدر بنحو ١٥٠ شخصاً (منظمات السكان الأصليين، ٢٠٠٦).

١٢. للاطلاع على عدد القتلى والجرحى، انظر مجلس الامن الدولي (٢٠٠٩) وسودان تربيون (٢٠٠٩a).

١٣. خصصت حكومة الولاية أرضاً لهذا الغرض، ولكن كلا الطرفين غير مستعدين للتحرك إلى أن تجهز الثكنات وغيرها من البنى التحتية. اتصال عبر بريد الكتروني مع مسؤول من الامم المتحدة، أيار/مايو ٢٠٠٩.

١٤. أنظر حكومة جنوب السودان (٢٠٠٩b).

١٥. اتصال عبر بريد الكتروني مع مسؤول في الامم المتحدة، أيار/مايو ٢٠٠٩.

١٦. شهد القتال العنيف الذي اندلع في أبيي في أيار/مايو ٢٠٠٨ تدمير مدينة وتشريد عشرات الآلاف، وانقسام الوحدة المشتركة/المدمجة المحلية إذ قاتل أفراد القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في الوحدة بعضهم بعضاً. للاطلاع على خلفية القتال في أبيي، انظر هيومن رايتس ووتش (٢٠٠٨).

١٧. انظر سالمون (٢٠٠٧) للاطلاع على خلفية لقوات الدفاع الشعبي.

١٨. بدأت اللجنة الفنية المخصصة لترسيم الحدود في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ لرسم خريطة حدود ١ يناير ١٩٥٦ بين الشمال والجنوب. وكان من المفترض أن تنتهي العملية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بيد أن أعضاء اللجنة فشلوا في التوصل إلى اتفاق.

١٩. يقتضي اتفاق السلام الشامل إعادة نشر القوات المسلحة السودانية خارج جنوب السودان بالكامل بتاريخ ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٧ وإعادة نشر الجيش الشعبي لتحرير السودان خارج جنوب كردفان والنيل الأزرق بعد ستة أشهر من التشكيل الكامل للوحدات المشتركة/المدمجة في هذه المناطق. انظر رصد اتفاق السلام الشامل (بعثة الأمم المتحدة في السودان، ٢٠٠٩b، الفقرات ١٩٩-٢٠٤). منح التأخير في نشر الوحدات المشتركة/المدمجة الجيش الشعبي لتحرير السودان ذريعة للبقاء

اعتمد هذا العدد من التقرير على بحوث أجرتها منظمتا مسح الأسلحة الصغيرة وسيفرورد.

١. اعتمد هذا العدد من التقرير على بحث نشره HSBA في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (أوبراين، ٢٠٠٩)، مغطياً التطورات التي وقعت خلال شهر أيار/مايو ٢٠٠٩.

٢. قال الرئيس سلفا كير بمناسبة حلول الذكرى الرابعة لتوقيع اتفاق السلام الشامل: «بعد مرور أربع سنوات على توقيع اتفاق السلام الشامل... شهدنا أملاً كبيراً في تحقيق سلام عادل ودائم في السودان... أنا، لذلك، أدعو أخي الرئيس إلى أن ينضم إلي لإعادة تأكيد التزامنا إزاء الشعب السوداني في هذه الذكرى الرابعة. بأننا القادة الذين أوكلت إلينا مهمة تنفيذ اتفاق السلام الشامل نلزم أنفسنا بأننا لن نعود بهذا البلد أبداً، أبداً، إلى الحرب!» أنظر كير مايرديت (٢٠٠٩).

٣. لقاءات مع مسؤولين مختلفين في حكومة جنوب السودان، جوبا، آذار/مارس ٢٠٠٩.

٤. ليس هذا هو الحال مع اتفاق أديس أبابا لسنة ١٩٧٢ الذي أنهى الحرب الأهلية الأولى.

٥. يونغ (٢٠٠٧b، ص ١١).

٦. انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٨a) للاطلاع على خلفية دور الوحدات المشتركة/المدمجة.

٧. مطبوع قادم لـ HSBA سيعالج مسألة التسليح الأخير من جانب القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان.

٨. توماس (٢٠٠٩، ص ١٩): لقاء مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في السودان، جوبا، نيسان/أبريل ٢٠٠٩؛ مجلس الامن الدولي (٢٠٠٨).

٩. مقابلات أجريت مع الحكومة الكينية ومسؤولين في حكومة جنوب السودان ومصادر أخرى، نيروبي وجوبا، كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠٠٩.

١٠. انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٨c) للاطلاع على خلفية التوترات في جنوب كردفان. وتزعم بعثة الأمم المتحدة في السودان قيام القوات المسلحة السودانية بإعادة تنظيم نفسها وإن لم يسفر هذا عن زيادة قوة قوام القوات. اتصال عبر بريد الكتروني مع مسؤول في الامم المتحدة، أيار/مايو ٢٠٠٩.

١١. انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٨b، ص ٣-٤) للاطلاع على خلفية عن تانغ - جينيا. فعقب توقيع اتفاق السلام الشامل (يناير ٢٠٠٥) وإعلان جوبا (يناير ٢٠٠٦)، اعطيت الميليشيات المدعومة من القوات المسلحة السودانية المعروفة باسم (الجماعات

يطور منه نهج أكثر تدريجية يحد من الأسلحة في تعاقب متسلسل مع الجوانب الأخرى لتحويلات قطاع الأمن وبناء السلام. زد على ذلك، أن التوسط في الانقسامات الداخلية والتركيز مجدداً على حوار الجنوب الجنوب وبناء السلام قد يمهّدان الطريق أمام حكومة جنوب السودان لتخطيط الأمن الداخلي. بما في ذلك معالجة مسائل غير محلولة متعلقة بالميليشيات، وبقدر ما تساعد هذه الخطوات على تحسين أمن الجنوبيين، فإنها تعمل كذلك على تعزيز لحة الوحدة الجنوبية. فبوسع جهود التوسط في الصراعات المحلية وبناء السلام على أن تعطي حكومة جنوب السودان مزيداً من الاسناد في هدفها المتمثل في بناء دولة فعالة ومستقرة، وكذلك بناء دعم جماهيري لاتفاق السلام الشامل. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن هذا النوع من العمل الشعبي في بناء السلام الذي لعب دوراً حاسماً في تأمين اتفاق السلام الشامل لسنة ٢٠٠٥ فقد بوصلته، ولا شيء أكبر الآن من الحاجة إلى عودته.

تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨. أنظر بعثة الأمم المتحدة في السودان (٢٠٠٨ب، الفقرة ٦٧).

٤٣. انظر بعثة الأمم المتحدة في السودان (٢٠٠٩ا: ٢٠٠٩ب).

٤٤. جي دي تي (٢٠٠٩).

٤٥. بعثة الأمم المتحدة في السودان (٢٠٠٩ا، الفقرة ١١٠). تعتزم حكومة جنوب السودان مضاعفة الإيرادات غير النفطية في سنة ٢٠٠٩.

٤٦. لقد توقع بلوغ مجموع الإنفاق الحكومي لسنة ٢٠٠٨ على موظفي حكومة جنوب السودان ٥٥ في المائة. شمل ذلك ١١٢ ألفاً من الموظفين باستثناء أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان. ٦٠ في المائة منهم «قوى نظامية أخرى» مثل أجهزة الشرطة والسجون والحياة البرية. أنظر حكومة جنوب السودان (٢٠٠٧، الفقرة ٩).

٤٧. من المتوقع أن ينفق ما لا يقل عن ١٥ في المائة من ميزانية ٢٠٠٩ على المرتبات بما في ذلك المعاشات التقاعدية. ويرتفع هذا الرقم إلى ٦١ في المائة إذا أدرجت ميزانية الدولة في ذلك. أنظر حكومة جنوب السودان (٢٠٠٨، الفقرة ١٩).

٤٨. تنشر وزارة المالية والاقتصاد الوطني في مقرها بالخرطوم الأرقام والأرصدة من دون مساهمة من حكومة جنوب السودان.

٤٩. انظر داك (٢٠٠٩ب).

٥٠. على سبيل المثال، في مناقشة ميزانية سنة ٢٠٠٧ صوت المجلس على زيادة الميزانية بـ ١٥٩ مليون دولار من دون أن تكون هناك قدرة على جمع الأموال. أنظر حكومة جنوب السودان (٢٠٠٧، الفقرة ١٧).

٥١. انظر حكومة جنوب السودان (٢٠٠٧، الفقرة ٣٢).

٥٢. انظر حكومة جنوب السودان (٢٠٠٨، الفقرة ٢٣).

٥٣. داك (٢٠٠٩ب).

٥٤. فني (٢٠٠٩).

٥٥. انظر داك (٢٠٠٩ب).

٥٦. تعهد الكونغرس الأميركي على سبيل المثال، مثلما أفيد، بـ ٢٧ مليون دولار لسد العجز في الميزانية. كما أفيد بأن ثلاثة بنوك في منافسة شديدة لتأمين ١٤٠ مليون دولار لحكومة جنوب السودان باستخدام احتياطي النفط ضماناً. انظر أنيانزوا (٢٠٠٩).

٥٧. اعتمد هذا القسم بشكل كبير على اوبراين (٢٠٠٩).

٥٨. كير مايارديت (٢٠٠٨). ينص الأمر على انه «في حالة رفض فرد أو مجموعة من الأفراد، وابداء مقاومة يمكن أن تفسر على أنها قد تعرض حياة القوات و/أو مسؤولي الولاية ممن يتولون إجراء هذه العملية للخطر، يتعين استخدام قوة مناسبة لجمع كل أسلحة من قاوم سواء كان فرداً

لتحرير السودان، جوبا، آذار/مارس ٢٠٠٩.

٣٢. انظر المحكمة الجنائية الدولية (٢٠٠٩). فوفقاً للأمين العام للأمم المتحدة فإن مذكرة توقيف المحكمة الجنائية الدولية «باتت الاهتمام السياسي الرئيسي» في جميع أنحاء السودان. واستحوذت هذه المسألة استحواداً كلياً على اهتمام القيادة على حساب اتفاق السلام الشامل (مجلس الامن الدولي، ٢٠٠٩، الفقرة ٧).

٣٣. مقابلات مع قادة في حكومة جنوب السودان ومسؤولين في الأمم المتحدة، جوبا، آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٣٤. بادئ ذي بدء طورت الاستراتيجية مجموعة من ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان يشار إليها باسم «مجموعة الدراسات الاستراتيجية لضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان» وعرضت على الرئيس في شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٨. ووافق مجلس الوزراء على صيغة منقحة لها تنقيحاً طفيفاً في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٣٥. داك (٢٠٠٩ا). تنص الاستراتيجية: «على أن حكومة جنوب السودان موجودة لتحقيق الهدف المنشود المتمثل بضمان الأمن والسيادة لشعب جنوب السودان... ومع أن مواردنا محدودة، فإننا سنسعى إلى التقليل من المخاطر إلى أدنى حد في الوقت الذي نركز فيه جهودنا على الأنشطة التي تعتبر الأكثر حيوية في تأمين مصالحتنا».

٣٦. اعتمدت الاستراتيجية الأمنية على المناقشات التي عقدت في البداية خلال عملية الورقة البيضاء للدفاع التي أيدتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

٣٧. منح المكتب الولاية وربط بوزارة الشؤون الداخلية بموجب قرار من مجلس الوزراء في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٨.

٣٨. وفقاً للاحصاءات الصادرة عن الأمم المتحدة في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، فإن ١٨٧ ألف شخص شردتهم «الصراعات القبلية والمسلحة» منذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (٢٠٠٩).

٣٩. انظر باكس كريستي (٢٠٠٩) ومجلس الامن الدولي (٢٠٠٩) للاطلاع على الهجمات الأخيرة لجيش الرب للمقاومة وأثرها على الأمن في جنوب السودان.

٤٠. نظم مشوهو الحرب مؤخرًا احتجاجات في ولايتي شرق ووسط الاستوائية، احتجاجاً على عدم دفع الرواتب لمدة سبعة أشهر. انظر أليو (٢٠٠٨).

٤١. بعثة الأمم المتحدة في السودان (٢٠٠٩ا، الفقرة ٧٦). كل تبادل العملة مبني على ٢,٣٧ جنيه سوداني مقابل دولار واحد.

٤٢. تمت الموافقة على ميزانية تكميلية في

في هذه المناطق. واعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أعيد نشر ١٠ في المائة فقط من تعداد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان التي يعتقد أنها موجودة أصلاً الى الشمال من الحدود بين الشمال والجنوب (مجلس الأمن، ٢٠٠٩، الفقرة ١٩)، فيما أعيد نشر ٩٥ في المائة من القوات المسلحة السودانية. انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٨c) للاطلاع على خلفية تجنيد وكلاء.

٤٠. اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بلغ قوام الوحدة المشتركة/الدمدمجة نحو ٨٥ في المائة (مجلس الامن الدولي، ٢٠٠٩، الفقرة ٢١).

٤١. كلفت اللجنة بتحديد وترسيم حدود «مشايخ الدينكا الأنوك التسعة التي ضمت إلى كردفان في سنة ١٩٠٥». قدمت ما توصلت إليه من نتائج إلى الرئاسة في تموز/يوليو ٢٠٠٥ ورفضت في انتهاك واضح لاتفاق السلام الشامل.

٤٢. انظر حزب المؤتمر الوطني والجيش الشعبي لتحرير السودان (٢٠٠٨).

٤٣. مجلس الامن الدولي (٢٠٠٩، الفقرة ١٤).

٤٤. قبل ان يبدأ التعداد المقرر يوم ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان تأجيله في الجنوب، مشيرة الى عدم حل أزمة دارفور، وعدم احتمال عودة المشردين داخليا من الشمال إلى الجنوب، وعدم إدراج أسئلة عن الانتماء العرقي والدين في الاستبيان، والتأخير في ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب. لقد اتخذت قراراً مغايراً واحتفظت بحق رفض النتائج، وجرى التعداد من ٢٢ نيسان/أبريل الى ٦ أيار/مايو ٢٠٠٨. أنظر بعثة الأمم المتحدة في السودان (٢٠٠٩ب، الفقرة ٥).

٤٥. انظر كير مايارديت (٢٠٠٩).

٤٦. كلوتي (٢٠٠٩).

٤٧. السودان تريبيون (٢٠٠٩ب).

٤٨. وافقت حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان على توزيع متساو لعائدات النفط بين الولايات المنتجة له. وتتلقي كل ولاية ما لا يقل عن اثنين في المائة من صافي إيرادات النفط المنتج فيها. ويقسم ما تبقى من عائدات النفط المنتج في جنوب السودان تقسيماً متساوياً بين حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، بينما تمضي عائدات إنتاج النفط في الشمال إلى حكومة الوحدة الوطنية فقط. أنظر بعثة الأمم المتحدة في السودان (٢٠٠٩c، الفقرة ١١٥).

٤٩. بعثة الأمم المتحدة في السودان (٢٠٠٩c، الفقرة ١١٩).

٥٠. انظر حكومة جنوب السودان (٢٠٠٨، الفقرة ٢٩).

٥١. مقابلة مع ضابط في الجيش الشعبي

ومركباتها تحت تصرف فرقتها.
٨٥. أيدت الولايات المتحدة عملية تحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان وكذلك عملية تطوير الشرطة وغيرها من الأنشطة المتعلقة بقطاع القانون والعدالة والمبادرة الأخرى الرئيسية الجارية التي تتصل بإصلاح القطاع الأمني في الجنوب، تنطوي على شقين تمولهما وزارة التنمية الدولية البريطانية. مبادرة تحويل قوة الجيش الشعبي لتحرير السودان ومشروع إصلاح (تطوير) الشرطة.
٨٦. تشدد حكومة جنوب السودان وتنظر إلى نزع سلاح المدنيين المرتبط بالتخطيط لنزع سلاح جنود سابقين في الجيش الشعبي لتحرير السودان والجماعات المسلحة الأخرى، بوصفه جزءاً من ولاية برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لاتفاق السلام الشامل. وكلا الجهدين وثيقا الصلة في سياق مجتمع يكون فيه التمييز بين «المدنيين» والمقاتلين السابقين في كثير من الأحيان غير واضح.

المطالبين بضرورة وضع حد لهجمات المورلي وانعدام الأمن في ولاية جونقلي، كان في جوبا في وقت القتال.
٧٤. أفاد الجيش الشعبي لتحرير السودان بأنه جرى اعتراض الذخيرة وهي في طريقها إلى مناطق المورلي قادمة الشمال في شهر آذار/مارس ٢٠٠٩.
٧٥. المساحة الشاسعة لجونقلي (أكثر من ١٢ ألف كيلومتر مربع) تجعل من الصعب على القوة توفير منطقة عازلة بين الجماعات المتحاربة.
٧٦. لا يوجد دليل على أن سلطات الولاية تكمن خلف الهجوم. وأياً كان الأمر يعتقد المورلي بأنهم ضحية وان هذا الهجوم كان جزءاً من جهود مديرة دعمتها الولاية لإبادة المورلي وتوحيد الدينكا والنوير ضدهم.
٧٧. رويترز (٢٠٠٩).
٧٨. مقابلة مع عامل في المجال الإنساني، نيروبي، آذار/مارس ٢٠٠٩. تتواصل التقارير عن العنف العرقي وسقوط عدد كبير من القتلى، منها الحوادث الأخير بين اللو النوير وجيكاني النوير التي أسفرت عن مقتل ٥٠ شخصاً وأكثر من ٥٠ جريحاً (رويتزر، ٢٠٠٩).
٧٩. اوبراين (٢٠٠٩، ص ٢١).
٨٠. انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧، ص ٤ - ٦) للاطلاع على معلومات أساسية بشأن نزع السلاح في بلدة أكوبو.
٨١. مقابلة مع مسؤول في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جوبا، آذار/مارس ٢٠٠٩. في الواقع يستحيل التحقق من «طوعية» جمع الأسلحة ويمكن القول إن لا وجود له في سياق استخدم فيه التهديد بالقوة بصراحة.
٨٢. قرر مجلس الوزراء لحكومة جنوب السودان في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بوجوب استمرار عملية والتزام وزارة الداخلية بإدخال مزيد من قوة الشرطة في المبادرة. أنظر حكومة جنوب السودان (٢٠٠٩).
٨٣. ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان متوفرة في <http://english/org.unmis.www/mandate.htm>. يسعى قرار ١٥٩٠ لمجلس الأمن الدولي إلى تحقيق توازن بين دور بعثة الأمم المتحدة في حماية المدنيين من أعمال العنف البدنية مع الاعتراف بأن الحكومة هي المسؤولة في النهاية عن سلامة سكانها (انظر مجلس الأمن ٢٠٠٥، الفقرة ١٦ (ط)). بعثة الأمم المتحدة في السودان ليس لها الحق باستخدام العنف المسلح مع القوات المسلحة السودانية أو الجيش الشعبي لتحرير السودان.
٨٤. لقد إحرز بعض التقدم. ففي استجابة للعنف في ولاية جونقلي، في أيار/مايو ٢٠٠٩ بدأت بعثة الأمم المتحدة في السودان إنشاء قواعد عمل مؤقتة في بلدي بيبور وأكوبو ووضعت وسائلها الجوية

أو مجموعة أفراد».
٥٩. انظر كير مايرديت (٢٠٠٨).
٦٠. انظر اوبراين (٢٠٠٩).
٦١. اوبراين (٢٠٠٩، ص ٣٢).
٦٢. السودان تريبليون (٢٠٠٨).
٦٣. مقابلة مع مسؤول في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بانتيو، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.
٦٤. اوبراين (٢٠٠٩، ص ٤٢ - ٤٨).
٦٥. نزع الجيش الشعبي لتحرير السودان سلاح الجيش الأبيض، وهو قوة فضفاضة مقاتلة اتسمت بفعاليتها أثناء الحرب الأهلية، في الحملة الدموية لسنة ٢٠٠٦. أنظر يونغ (٢٠٠٧) للاطلاع على خلفية للجيش الأبيض، ومسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧) للاطلاع على خلفية لحملة نزع السلاح في ولاية جونقلي؛ ويونغ (٢٠٠٦) لقوات دفاع جنوب السودان.
٦٦. من الأسباب الأخرى للصراع: خطف الأطفال وعدم القدرة على تتبع المختطفين، خلافات حول حدود البلدة والبايام (التقسيم الفرعي للبلدة) (على سبيل المثال بلدتا دو ك وأور)، حملات نزع سلاح غير منصفة. مقابلة مع لوني راوت من ستاندرد أكشن ليزون فوكس (SALF)، هي منظمات غير حكومية سودانية تعمل في ولاية جونقلي، آذار/مارس ٢٠٠٩.
٦٧. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (٢٠٠٩، ص ٢).
٦٨. منظمة SALF (٢٠٠٩، ص ١).
٦٩. أفاد مفوض بلدة بيبوربان ٤٥٣ من المورلي لقوا حتفهم، فيما ذكرت مصادر أخرى أن ١٦٠ شخصاً لا يزال «مفقوداً»، وحسبوا في عداد القتلى. زد على ذلك مقتل ٣٠٠ شخص من النوير بحسب التقارير. انظر SALF (٢٠٠٩، ص ٢). عدد الجرحى غير معروف. لقد نقل موظفو المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة بعيداً عن المنطقة في أعقاب تحذير من وقوع هجمات وشيكة. وبالتالي لا شاهد دولي كان موجوداً لرصد الأحداث في الميدان.
٧٠. تقرير شاهد عيان لعامل في المجال الإنساني، جوبا، آذار/مارس ٢٠٠٩. أكد بيان صدر عن سلطات الولاية بأنه ينبغي إعادة الأسلحة إلى اللو النوير كي يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم ضد المورلي المغيرين الذين لم يجر نزع سلاحهم.
٧١. مقابلة مع عامل في المجال الإنساني، نيروبي، آذار/مارس ٢٠٠٩.
٧٢. عموماً لا يتدخل الجيش الشعبي لتحرير السودان في الصراع القبلي خوفاً من إجباره على الوقوف مع أحد الجانبين، كما أن هذا النوع من الصراعات وفير فمن غير المجدي التدخل فيها.
٧٣. الحاكم كول مانيانغ، الذي كان من أشد

— — . 2008a. Neither 'Joint' nor 'Integrated': The Joint Integrated Units and the Future of the CPA. HSBA Issue Brief No. 10. Geneva: Small Arms Survey. March.

— — . 2008b. Allies and Defectors: An Update on Armed Group Integration and Proxy Force Activity. HSBA Issue Brief No. 11. Geneva: Small Arms Survey. May.

— — . 2008c. The Drift back to War: Insecurity and Militarization in the Nuba Mountains. HSBA Issue Brief No. 12. Geneva: Small Arms Survey. August. Sudan Tribune. 2008. 'SPLM Local Official Killed in Lakes State.' 29 September.

— — . 2009a. 'Sudan SPLA Dismisses SAF Explanation for Clashes, Recommends New JIUs for Malakal.' 3 March.

— — . 2009b. 'Sudan Officially Endorses Census Results.' 7 May. Thomas, Edward. 2009. Against the Gathering Storm: Securing Sudan's Comprehensive Peace Agreement. London: Chatham House. January.

UNMIS (United Nations Mission in Sudan). 2009a. CPA Monitor: Monthly Report on the Implementation of the CPA. Khartoum. January.

— — . 2009b. CPA Monitor: Monthly Report on the Implementation of the CPA. Khartoum. February.

— — . 2009c. CPA Monitor: Monthly Report on the Implementation of the CPA. Khartoum. March.

UN OCHA (Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2009a. Comparative Scary Statistic: Sudan. Office of the UN Resident and Humanitarian Coordinator for Sudan. January.

— — . 2009b. 'Humanitarian Brief for Southern Sudan.' 7 February.

'Responding to the Fiscal Crisis: Briefing the NGO Community in Southern Sudan.' Power-Point presentation.

Kiir Mayardit, Salva. 2008. Operational Order No. 1/2008. 22 May.

— — . 2009. 'Keynote Speech of H. E. Gen. Salva Kiir Mayardit, First Vice-President of the Republic of the Sudan and President of the Government of Southern Sudan on the Occasion of the Celebrations of the 4th Anniversary of the Signing of the CPA in Malakal on Friday 9th January 2009.' 9 January. <http://www.splmtoday.com/docs/word/malakal_cpa_speech.doc?9bafa49bfb63c1532bda6b0045948cb3=>

NCP and SPLA (National Congress Party and Sudan People's Liberation Army). 2008. 'Road Map for Return of IDPs and Implementation of the Abyei Protocol.' 8 June.

O'Brien, Adam. 2009. Shots in the Dark: The 2008 GoSS Civilian Disarmament Campaign. HSBA Working Paper No. 16. Geneva: Small Arms Survey. January.

Pax Christi. 2009. How Enlightening Is the Thunder? Study on the Lord's Resistance Army in the Border Region of DR Congo, Sudan and Uganda. March.

Reuters. 2009a. 'More than 170 Killed in Tribal Violence in South Sudan.' 20 April.

— — . 2009b. 'Up to 49 killed in South Sudan Tribal Violence.' 11 May. SALF (Standard Action Liaison Focus). 2009. 'Jonglei State's Social Unrest.' News Brief. March.

Salmon, Jago. 2007. A Paramilitary Revolution: The Popular Defence Forces. HSBA Working Paper No. 10. Geneva: Small Arms Survey. December.

Small Arms Survey. 2007. Anatomy of Civilian Disarmament in Jonglei State: Recent Experiences and Implications. HSBA Issue Brief No. 3, 2nd edn. November 2006–February 2007.

Aleu, Philip Thon. 2008. 'South Sudan's disabled war veterans stage salary protest.' Sudan Tribune. 20 March.

Anyanzwa, James. 2009. 'Banks Scramble for Sudanese Oil.' The Standard (Kenya). 27 January.

Clotty, Peter. 2009. 'Former Sudanese Rebels Reject Census.' Voice of America. 22 May.

Dak, James Gatdet. 2009a. 'South Sudan Cabinet Passes Security Strategy Document.' Sudan Tribune. 21 February.

— — . 2009b. 'South Sudan in "Serious" Financial Crisis, Government Takes Measures.' Sudan Tribune. 28 March.

GoSS (Government of Southern Sudan). 2007. 'Kuol Athian Mawein, Minister of Finance and Economic Planning, Budget Speech for Financial Year 2008.' 10 December.

— — . 2008. 'Kuol Athian Mawein, Minister of Finance and Economic Planning, Budget Speech for Financial Year 2009.' 10 December.

— — . 2009a. Resolutions of the Council of Ministers in Its Regular Meeting No. 01/2009. 2 January.

— — . 2009b. 'GoSS Press Statement on the Malakal Incident.' Ministry of Information and Broadcasting. 25 February.

HRW (Human Rights Watch). 2008. 'Abandoning Abyei: destruction and displacement.' 21 July.

ICC (International Criminal Court). 2009. 'The Prosecutor v. Omar Hassan Ahmad Al Bashir.' The Hague. 4 March. <<http://www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/doc639078.pdf>>

Indigenous Organizations. 2006. 'Urgent Appeal for Malakal.' Sudan Tribune. 11 December.

JDT (Joint Donor Team). 2009.

UNSC (United Nations Security Council). 2005. Resolution 1590. S/RES/1590. 24 March.

— — . 2008. Report of the Secretary-General on the Sudan. S/2008/662. 20 October.

— — . 2009. Report of the Secretary-General on the Sudan. S/2009/211. 17 April.

US EIA (United States Energy Information Administration). 2009. 'World Crude Oil Prices'. <http://tonto.eia.doe.gov/dnav/pet/pet_pri_wco_k_w.htm>

Vuni, Issac. 2009. 'South Sudan Nile Commercial Bank out of Cash: Official'. Sudan Tribune. 23 April. Young, John. 2006. The South Sudan Defence Forces in the Wake of the Juba Declaration.

HSBA Working Paper No. 1. Geneva: Small Arms Survey. November.

— — . 2007a. The White Army: A n Introduction and Overview. HSBA Working Paper No. 5. Geneva: Small Arms Survey. June.

— — . 2007b. Emerging North-South Tensions and Prospects for a Return to War. HSBA Working Paper No. 7. Geneva: Small Arms Survey. July.

منشورات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

تقارير السودان

العدد ١، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦
المجموعات المسلحة في السودان: قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الأجل الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، فبراير/شباط ٢٠٠٦
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، فبراير/شباط ٢٠٠٧
الأسلحة والنفط ودارفور: تطور العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
الإستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، شباط/فبراير ٢٠٠٨
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، آذار/مارس ٢٠٠٨
لا «مشتركة» ولا «مدمجة»: الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

العدد ١١، أيار/مايو ٢٠٠٨
حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، آب/أغسطس ٢٠٠٨
الإنجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد ١٣، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
لا منزلة، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

أوراق العمل الخاصة بالسودان

العدد ١ كانون الأول/نوفمبر ٢٠٠٦
قوات دفاع جنوب السودان عشية إعلان جوبا

العدد ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل

العدد ٣ أيار/مايو ٢٠٠٦
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش

العدد ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦
حدود صورية فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان

العدد ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٦
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض

العدد ٦ تموز/يوليو ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشظي المجموعات المتمردة في دارفور، بقلم فكتور تائر وجيروم توبيانا

العدد ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٧
توترات الشمال - الجنوب وأفاق العودة إلى الحرب، بقلم جون يونغ

العدد ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات بقلم جون يونغ

العدد ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي بقلم ياغو سالمون

العدد ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: حالة جونقلي بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
حرب تشاد - السودان بالوكالة و"دارفور" تشاد: الخيال والحقيقة، بقلم جيروم توبيانا

العدد ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين بقلم ماركيه شوميروس

العدد ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٨
قياس الخوف وانعدام الأمن: منظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية بقلم كلير مك ايغوي وريان موري

العدد ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات
المشردين داخلياً في دارفور بقلم كليا كاهن

العدد ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
طلقات في الظلام: حملة نزع سلاح المدنيين
في جنوب السودان لسنة ٢٠٠٨ بقلم آدم
أوبراين

أثمنات

محرر السلسلة: إميلي ليرن
لتصميم والتخطيط: ريتشارد جونز rick@studioexile.com

الاتصال

للحصول على المزيد من المعلومات أو لتقديم المعلومات
الأساسية، يرجى الاتصال بالسيدة كلير ماك إيفوي، منسقة مشروع
التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)، على العنوان التالي:

claire.mcevoy@smallarmssurvey.org
Sudan Human Security Baseline Assessment
Small Arms Survey
Avenue Blanc 47
Genève 1202
Switzerland

رقم الهاتف: +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧
رقم الفاكس: +٤١ ٢٢ ٧٣٢ ٢٧٣٨

زر الموقع www.smallarmssurvey.org
(اضغط على السودان).



ملخص عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)



التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان
(HSBA) مشروع بسنوات متعددة، يديره مسح
الأسلحة الصغيرة، وقد طور بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة
الأمم المتحدة في السودان (UNIMS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
(UNDP) وطائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية الدولية
والسودانية الشريكة. فمن خلال القيام بحوث دقيقة وتجريبية
والعمل على تعميمها، يدعم المشروع مبادرات تخفيض العنف، ومنها
برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ونظم محفزة لجمع
أسلحة المدنيين وكذلك مشروع إصلاح القطاع الأمني (SSR) وعمليات
الحد من الأسلحة في جميع أنحاء السودان. كما يقدم التقييم الأساسي
لأمن البشري في السودان النصح السياسي الضروري للتصدي لحالة
انعدام الأمن.

تقارير السودان مصممة لتوفير رؤية دورية قائمة على معطيات أساسية.
وستركز المنشورات التي ستصدر في المستقبل على مواضيع شتى
بما يشمل نزع العسكرة عن الجماعات المسلحة الأخرى، والوحدات
المتكاملة المشتركة (JIUs)، والتدابير الأمنية المحلية المتصلة
باستخدام الأسلحة الصغيرة. يعمل المشروع كذلك على نشر ورقات
عمل في الوقت المناسب بالإنجليزية والعربية ويمكن الحصول عليها
على العنوان التالي: sudanwww.smallarmssurvey.org/

يتلقى مشروع (HSBA) دعماً مالياً مباشراً من صندوق حكومة
المملكة المتحدة لمنع النزاع ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية ووزارة
الشؤون الخارجية الهولندية. كما تلقى المشروع دعماً من صندوق
السلام والأمن العالميين التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية
الكندية ومن الوكالة الدنمركية للتنمية الدولية (Danida).